



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الخريفية 2008 م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 02 رمضان 1429  
الموافق 02 سبتمبر 2008

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 13 رمضان 1429

الموافق 13 سبتمبر 2008

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ..... ص 03

■ إفتتاح الدورة الخريفية العادية لسنة 2008.

محضر الجلسة العلنية الأولى  
المنعقدة يوم الثلاثاء 02 رمضان 1429  
الموافق 02 سبتمبر 2008

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة وزراء الدولة،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس المحكمة العليا،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،  
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،  
السيدات والسادة الضيوف،  
زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود من هذا المكان أن أتوجه إليكم، سيداتي،  
سادتي، بالتحية والترحيب شاكراً لكم حضوركم  
معنا هذه الجلسة التي تحمل دائماً طابعاً متميزاً.  
ولئن كانت المناسبة التي تجمعنا اليوم هي  
افتتاح الدورة الخريفية العادية للبرلمان وهي  
بطبيعتها احتفائية، فهي لا تخلو من الدلالات وعلى  
أكثر من صعيد.

فبالإضافة إلى كون المناسبة تأتي تطبيقاً لإجراء  
دستوري مكرس، فهي تأتي أيضاً لإعطاء إشارة  
انطلاق برنامج الأداء التشريعي المتفق عليه ما بين  
الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

وإني لذلك أود، زميلاتي، زملائي، أن أنتهز  
الفرصة المتاحة أمامي لكي أستعرض معكم - كما  
جرت العادة - المحاور الكبرى لأداءاتنا خلال  
الدورة.

أيتها السيدات، أيها السادة،  
سوف تتولى هيئتنا دراسة وتحديد الموقف من  
عدد معتبر من مشاريع النصوص القانونية، تشمل  
مجالاتها قطاعات اختصاص مختلفة.

فإلى جانب قانون المالية المعهود به في مثل هذه  
الفترة، هناك مجموعة من المشاريع القانونية الهامة  
الأخرى برمجت للدورة، وهي ترتبط عموماً بقطاعات

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس  
مجلس الأمة.

### المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي  
الوطني؛
- السيد رئيس المحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

### إفتتحت الجلسة في الدقيقة العشرين بعد منتصف النهار

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

### مراسيم الإفتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من  
الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الناظم  
للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة  
أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الخريف العادية لسنة  
2008 في مجلس الأمة، والآن وكما جرت العادة  
اسمحوا لي أن ألقى كلمات بالمناسبة وفيها بودي  
- بعد الترحيب بالسادة وزراء الدولة والسيدات  
والسادة أعضاء الحكومة والسيدات والسادة  
أعضاء المجلس- أن أقول:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على  
أشرف المرسلين.

بعض أنواع الجرائم ولكنه جاء خاصة لحماية المستهلك وقمع ظواهر الغش، وتنظيم كفاءات التعامل، وفي الوقت ذاته ضبط التصرفات التي كثيراً ما يقوم بها بعض المتعاملين وعلى أكثر من مستوى خاصة أولئك الذين يركضون وراء الربح الكبير والغنى السريع، دون مراعاة أو احترام لأدنى القواعد التي تراعي الأخلاق وتحترم مصلحة المستهلك.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن العناية المتواصلة التي ما فتئت الدولة توليها لقطاع الفلاحة لهي عناية محمودة وفي مناحي عديدة، خاصة من المنظور الذي يحدد الشروط والكفاءات التي بموجبها يتم منح الامتياز المتعلق بالأراضي التابعة لأمالك الدولة الخاصة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمار جديدة أو تحديد كفاءات استغلالها، وأظن أن مشروع القانون المقترح للدورة سيكون من شأنه توليد آثار كبيرة مساعدة في معالجة والتكفل بالعديد من القضايا التي كانت تشكل حجر عثرة في وجه تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني وكسب ثقة الشركاء والمتعاملين الأجانب الراغبين في الاستثمار في بلادنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن إدراج نص قانوني ضمن أعمال الدورة يتكفل بشريحة المسنين وحمائهم في كبرهم، لهي مبادرة جديرة بالتنويه وهي تتطلب منا إيلاء الموضوع عنايته المستحقة كونه يحمل في طياته أساساً رد الجميل لمن أحسن لنا جميعاً.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن يكون بمقدورنا التعليق على كل المشاريع القانونية المنوي إدراجها ضمن جدول أعمال الدورة تفصيلاً لأن الحكومة ذاتها بالنسبة لبعض هذه النصوص القانونية لم تنه حتى الآن دراستها لكن المؤكد - والمؤشرات كلها تثبت ذلك - أن الدورة هذه سوف تكون هامة سواء من حيث مضمون مشاريع النصوص أو من حيث عددها.

ولعل أهمية مشاريع النصوص المبرمجة تجد وزنها في كونها تندرج ضمن برنامج إصلاح طموح

العدالة والفلاحة والاقتصاد، ومجالات البيئة وتهيئة الإقليم، بالإضافة إلى النصوص التي تتكفل بالجوانب الاجتماعية، أو هي تمس المجالات المتعلقة بتسيير أمور الدولة وتنظيمها.

بالطبع ستتولى هيئتنا دراسة هذه المشاريع القانونية وتحدد الموقف منها بما من شأنه أن يحقق الانسجام والتناسق مع غيرها ويطور المنظومة القانونية لبلادنا.

في نفس السياق، يأتي قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وقانون المالية العادي الخاص لسنة 2009 ليشكلا نقاط الارتكاز في عمل الدورة وسيكونان موضوع اهتمام أعضاء مجلس الأمة في النقاش وإبداء التوصية.

وفيما يخص قانون المالية التكميلي، فإننا نقول إن هذا القانون جاء في الواقع مشابهاً إلى حد بعيد لقوانين المالية العادية، لما تضمنه من أحكام وأتى به من إجراءات خاصة بتوجيه وإعادة توزيع النفقات في مجالات عديدة، كما أنه أعاد النظر في بعض القواعد المكرسة التي كادت تأخذ طابع الديمومة خاصة تلك المتعلقة بالسعر المرجعي لقيمة برميل النفط.

جاء قانون المالية التكميلي أيضاً ليرفع من ميزانية التسيير بشكل محسوس وفي نفس الوقت هو تدخل في دعم بعض المواد الاستهلاكية الأساسية لكنه بالتوازي مع هذه الإجراءات قدم القانون المذكور دعماً معتبراً إلى الفلاحين، وقلل من نسبة الجباية المفروضة على هؤلاء تشجيعاً لهم على الإنتاج ومضاعفة حجمه.

فيما يخص قانون المالية العادي، فقد جاء ليؤكد التوجهات العامة الرامية إلى دعم التنمية وتشجيع الإنتاج والإقلال من الرسوم وحماية القدرة الشرائية للمواطن وأيضا دعم الاستثمار.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد جاء التعديل المتعلق بقانون العقوبات على قدر كبير من الأهمية كونه أتى ليساير التطور الحاصل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، كما هو جاء لمعاقبة مرتكبي

المتعلقة بالأسئلة الكتابية والشفوية والتي ترمي في غايتها النهائية إلى المزاوجة ما بين عملهم التشريعي الصرف وانشغالهم الموضوعية والميدانية المرتبطة بالمصلحة العامة وبقضايا المواطن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أضحى هذا التوجه وهذه الممارسة مع مرور الأيام أمراً عادياً في النشاط اليومي للهيئة وفي علاقاتها مع الحكومة، وإذا كنا قد سجلنا خلال الدورة الفائتة انتظاماً واضحاً في عقد جلسات الأسئلة الشفوية، فإننا نتوقع زيادة عددها مستقبلاً أي خلال هذه الدورة، وإن هذا التطور هو الذي يدعونا اليوم إلى ضرورة لفت الانتباه إلى الكيفيات التي بواسطتها يتم تنظيم العمل عبر هذه الآلية الرقابية الهامة والدعوة إلى ضرورة الاحتكام إلى القانون والتفكير في كيفية تطوير أدائنا التشريعي خاصة في الباب المتعلق بالبرمجة والمثول أمام الهيئة في المواعيد المتفق عليها. وما يقال عن الأسئلة الشفهية يمكن أن يقال عن الأسئلة الكتابية وبقية الآليات الرقابية الأخرى.

إننا نعتقد صادقين أن الوقت موات لتطوير هذه الآلية، وتحسين أدائها خاصة وأن الرغبة في التحسين هي رغبة متقاسمة ما بين الحكومة والبرلمان، رغبة تبررها المصلحة المشتركة ويدعمها نضج تجربة الأداء البرلماني والممارسة الديمقراطية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كنا في الدورة السابقة قد نظمنا عدداً من الخرجات الميدانية إلى بعض ولايات الوطن ولقد لقيت هذه الخرجات استحساناً لدى أكثر من جهة وإننا لهذا ننوي خلال هذه الدورة استئنافها وتطوير كيفية تنظيمها. ويبقى أملنا كبيراً في أن يستمر التجاوب الذي لقيناه لدى الجهات المختصة على المستوى المركزي والمحلي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بالموازاة مع كل النشاطات، ورغبة منا في ترقية الأداء البرلماني الرامي إلى تكريس أجواء الحوار المتفتح، فسوف نعمل على مواصلة تنظيم سلسلة النشاطات الفكرية الرامية إلى ترقية الثقافة

أقدمت الجزائر عليه من مدة، لهذا فليس جديداً القول إن كل قطاعات نشاط الدولة عرفت تغييراً عميقاً في نصوصها القانونية، فهذه حقيقة، وهي حقيقة فرضها واقع التطور الذي عرفته البلاد من جهة، وجسده مضمون سياسة الإصلاحات التي اعتمدها البلاد في العشرية الأخيرة خاصة من جهة أخرى، لهذا فإنكم سوف تلاحظون، سيداتي، سادتي، أن مجمل مشاريع القوانين المنتظر دراستها خلال الدورة تصب - مثل سابقتها - في السياق المذكور وتخرط في التوجه الهادف إلى إرساء نظام قانوني جديد.

إن قيام هذا النظام القانوني الجديد، وإن هو عرف بعض البطء حيناً وواجهته بعض الصعوبات حيناً آخر وفي تنفيذه تطلب الأمر بعض الوقت إلا أنه أصبح حقيقة أفرزتها الحاجة وعجلت بها متطلبات المرحلة.

إن ما أريد قوله من وراء هذا الكلام هو أن المناخ التشريعي الحاصل في بلادنا اليوم قد أصبح يتسم حقا بالحيوية والخصوصية، وهي صفات حميدة تولدت عملياً نتيجة سياسة التجدد المستمر التي انتهجتها البلاد، ذلك أن التجربة الإنسانية المستخلصة من دروس الماضي علمتنا بأن كل تغيير ترافقه ردود أفعال ومواقف قد تختلف في قوتها بين الواحد والآخر كل حسب نظرته، فهناك من يريد الذهاب في هذا التغيير إلى ما هو أبعد، وهناك من يرى عكس هذا، في حين أن البعض الآخر يريد إبقاء الأحوال على ما هي عليه.

المهم بالنسبة للجزائر، هو أن المسيرة التشريعية تتقدم وتتكيف بشكل تدريجي وورصين ولكنها بتصميم أكيد تتطور. ذلك هو الخيار الذي اعتمده البلاد وضمن هذا السياق يمكن بالتالي إدراج مشاريع النصوص المبرمجة للدورة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

نشاط الدورة لن يبقى محصوراً في جانبه التشريعي فأعضاء المجلس ومن مدة أصبحوا يولون اهتماماً متزايداً بالدور الذي خولهم إياه القانون في مجال الممارسة الرقابية خاصة تلك

صحيح أن الحكومة قد بادرت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات - هي عليها مشكورة - إجراءات لقيت عموماً استحسان المواطنين، إجراءات تمثلت خاصة في تحسين مداخيل شرائح واسعة من المجتمع أو هي تكفلت بدعم أسعار مواد استهلاكية أساسية عديدة وعملت في الوقت ذاته على الرفع من مستحقات المتقاعدين وهم كثر والمطلوب الآن هو توفير مزيد من الضمانات لحماية القدرة الشرائية لهؤلاء جميعاً.

ولكن قبل هذا دعوني، زميلاتي، زملائي، أن أنتهز المناسبة لكي أقدم لكم ولذويكم ولكافة أفراد الشعب الجزائري خالص التهاني وصادق التبريكات، أعاد الله هذا الشهر المبارك على الجميع بالخير واليمن والبركات.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا شك أنكم تتوقعون مثلي أن دورة الخريف لهذه السنة ستكون في نشاطاتها واحدة من الفضاءات التي تتبلور فيها توجهات المستقبل بل إن بعض هذه النشاطات سوف تكون تحضيراً لعدد من المواعيد والاستحقاقات الحاسمة.

يعزز هذا التوجه أكثر من مؤشر؛ فجل المشاريع الاقتصادية التي تم التعاقد بها هي على وشك الإتمام أو هي حقا انتهت، في حين أن أخرى على صلة بتوجهات المرحلة القادمة يتم التفكير بل أكاد أقول التحضير لها.

في نفس السياق أيضا يقوى يوماً التوجه الداعي إلى ضرورة مواصلة المسيرة واستكمال النهج الذي من سنوات تسع قد انطلق.

ولن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا ما قلنا إن عملنا خلال هذه الدورة سيكون واحداً من بين المحطات التي تمهد لتلك المرحلة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ما يمكن قوله عن المرحلة التي نحيا وقائئها ونعيش تطوراتها هي أن الجزائر في تقدّم مستمر وهي تقدمت بوتيرة لم تعرفها من قبل ولن برزت بعض المصاعب وهذه حقيقة فإن مردها يعود بدرجة كبيرة إلى الإفرازات التي عرفتها البلاد نتيجة

البرلمانية وعلى مستويات عدة، كالمحاضرات والأيام الدراسية والندوات الفكرية. كما أن الهيئة ستقوي صلاتها مع الجامعات والمتقنين ورجال الفكر وأيضاً مع بعض ممثلي المجتمع المدني وتشجعهم على التردد على الهيئة وارتياح قاعات محاضراتها.

وفي هذا الإطار نحن بصدد إعداد برنامج ثري ومتنوع للدورة نقوم فيه بتنظيم نشاطات ندعو لها أسماء معروفة وطنياً وأجنبياً ونختار لها مواضيع متنوعة ذات صلة بمهمتنا التشريعية وأخرى ذات علاقة بمواضيع الساعة وطنياً ودولياً.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تتزامن دائماً دورة الخريف مع الدخول الاجتماعي والفترة المذكورة هي باستمرار فترة انطلاق النشاط وفي كافة المجالات وخاصة الاجتماعي منه.

وبالطبع فإن هذه الحركية تجد تعبيرها في عودة الهيئات والمؤسسات إلى استئناف نشاطاتها، وفي الفترة هذه عادة ما ينتعش النقاش حول القضايا التي تهم المواطن والوطن وهذا التزام يعطينا دائماً الفرصة لكي نبدي الرأي ونقدم الملاحظة حول ما يجري أثناء الفترة.

إن افتتاح الدورة يأتي هذه المرة متزامناً أيضاً مع حلول شهر رمضان المعظم.

وشهر رمضان وإن كان شهراً للتعبد والتراحم والتضامن فإن سلوك بعض الناس فيه أصبح يؤكد لنا للأسف بروز ظواهر اجتماعية غير مريحة، حيث فيه يقوى الميل نحو الاستهلاك وتزداد للأسف المضاربة وترتفع حمى الأسعار وتكثر بالطبع شكاوى المواطنين. إنها حقائق اجتماعية يعرفها الجميع وهي تتكرر كل سنة ومع حلول كل شهر رمضان.

إننا نستغل المناسبة لنؤكد على الحكومة لمضاعفة الجهد واتخاذ الإجراءات التي من شأنها وضع حد للتجاوزات التي تسجل خلال الفترة وأن نحثها على مواصلة جهودها المعتادة والإيعاز إلى المصالح المعنية التابعة لها لكي تنحاز لصالح المواطن وتحميه من الممارسات السلبية للمضاربين وأن تتدخل من أجل تنظيم السوق واستقرار أسعاره.



تشديد قنوات إيصال المياه التي يتم استقدامها من على آلاف الكيلومترات؟ هل يمكننا نكران النتائج المحققة في مجال الإنجازات الخاصة بالقطاع الصحي أو تلك التي لها صلة بتطوير قطاع الفلاحة أو الجهود المتمثلة في تقليص حجم البطالة؟

إننا نبارك كل هذه الجهود ونثمنها ونحیی كل من ساهم في تحقيقها وندعو إلى استكمال هذه الجهود بأخرى ومضاعفة وتيرتها خاصة تلك المتعلقة بالشباب.

إن موضوع الشباب لم يعد موضوعاً خاصاً بوزارة ما أو بولاية ما أو حتى ولايات معينة بل هو موضوع يخص المجتمع كافة بل أقول الدولة بكل مكوناتها، فلماذا نقول إنه يكون مفيداً في إطار وضع المخططات المستقبلية، إعادة ترتيب أولويات المشاريع وتفضيل تلك التي تساهم في التقليل من ظاهرة البطالة أو تستدعي تجنيد اليد العاملة الشابة غير أن الحقيقة الأخرى التي يجب التذكير بها أيضاً هي أن الإشكال لا يكمن في توفير منصب عمل فقط، بل هو يكمن خاصة في توفير محيط وإطار العيش الملائم الذي يساعد هذه الشريحة الهامة من المجتمع على العيش الكريم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا شك وأنكم لاحظتم في هذه الأيام عودة الهاجس الأمني للواجهة إذ على الرغم من الجهود المخلصة التي قامت بها الدولة وفي كافة المجالات، وعلى الرغم من المبادرات المتلاحقة التي بادرت بها لحقن الدماء الجزائرية، فلا تزال للأسف جماعات الشر والضلالة بهمجية تزهق الأرواح البريئة من أبناء هذا الوطن.

إننا نود بهذه المناسبة أن نندد مرة أخرى بأعمال هذه الجماعات ونستنكر كافة الجرائم التي تقتربها، وأن نترحم على أرواح الضحايا التي أزهقت، وأن نعبر عن كبير التعاطف مع أولياء ضحايا هذه الجرائم وبالوقت ذاته نود التأكيد على أن هذه الأعمال لن تززع قناعاتنا الرامية إلى مواصلة دعم كافة المساعي الموصلة إلى تحقيق المصالحة الوطنية

خياراتها التنموية الطموحة، وهي جاءت بسبب كثرة وضخامة هذه الإنجازات لهذا فإنه يعد أمراً طبيعياً بروز بعض الإشكالات هنا وهناك ولكن هذه الحقيقة يجب ألا تحجب عن رؤانا بالمقابل الإنجازات الضخمة والعديدة التي تحققت في كل المجالات خلال الفترة.

لهذا فإننا نستغرب تحرك البعض هذه الأيام وعملهم على تسويد المشهد الجزائري وتأويل بعض المواقف التي تم التعبير عنها مؤخراً وتقديم أحكام لا تتماشى مع الحقيقة ولا تنسجم مع واقع الظرف الذي فيه قيلت.

إننا نعتقد أن هذه الأحكام والآراء تعني وحدهم أولئك الذين تعودوا على التبرع بإعطاء القراءات وتقديم التأويلات غير المبررة والتسابق على تقديم الفتاوى السياسية المتأثرة عادة بالقناعات الشخصية منطلقين من هذا الفهم للموضوع ومع احترامنا لمبدأ حرية التعبير والرأي، نقول إن الحقيقة تبقى هي الحقيقة وما عداها فهو كلام محسوب على أصحابه.

إن الأرقام التي تعطى وعن كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي حقائق لا يمكن تجاهلها وأن الواقع الذي لا يمكن نكرانه هو أن الجزائر تتقدم وهي في كل يوم تحقق النتائج.

هل يمكننا غض الطرف عما تحقق ويتحقق في مجال البناء وتناسي مئات الآلاف من السكنات الاجتماعية التي تنجز وعشرات الجامعات التي تفتح ومئات المدارس التي تبنى وعلى مختلف مستوياتها؟ هل يجوز لنا التنكر للنتائج الضخمة التي تتحقق في مجال المنشآت الأساسية كالطرق والمطارات والسكك الحديدية والسدود والموانئ؟

هل يجوز- من باب الإنصاف- التنكر لما يتحقق في مجال التربية والتعليم وما تكونه الجامعات والمعاهد العليا من إطارات مقتدرة ذات تخصصات متنوعة؟

هل يجوز تناسي جهود الدولة في مجال إيصال الكهرباء وتوفير الماء الشروب للمواطن وما يكلفها بناء مصانع تحلية مياه البحر وما تتطلبه عملية

الرامية إلى حقن الدماء الجزائرية، لكننا بنفس الوقت ندعو إلى التصدي بقوة إلى فلول الإجرام وبكافة الوسائل الممكنة لتخليص الشعب من أذاها. وفي هذه المناسبة الواجب يقتضينا تقديم دعمنا إلى قوات جيشنا الوطني الشعبي وإلى كافة أسلاك الأمن على كل ما تقوم به من جهود مخصصة لجعل الأمن يستتب والطمأنينة تعم.

ندعو بالوقت ذاته المواطنين والمواطنات خاصة إلى مضاعفة الحيطة والحذر والتسلح باليقظة لإفشال مخططات أعداء الله والوطن، وللجميع نقول بأن الانتصار على الإرهاب لا يمكنه أن يتحقق ما لم يتجند الجميع للوقوف في وجهه كل حسب موقعه وحسب إمكانياته وقدراته.

إن الإرهاب كما تعلمون، سيداتي، سادتي، يراهن دائماً على عامل التراخي وروح اللامبالاة، وإن الانتصار على الإرهاب هو أمر مؤكد إن شاء الله لكن هذا الانتصار يستوجب بالمقابل تعاون المواطنين مع الجهات المختصة بمحاربة هذه الظاهرة المنافية للدين والأخلاق والإنسانية فليفوت أبناء هذا الوطن الفرصة على تلك الجماعات الأثمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود في الأخير أن أجدد باسمكم جميعاً شكرنا للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، للسيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقم حكومته الموقرة، مقدرين للسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس المحكمة العليا وكذا السيدة رئيسة مجلس الدولة حضورهم معنا؛ متمنين للجميع رمضان مباركاً سعيداً، وكل عام وأنتم بخير.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: أقول لكم: إفطار سعيد والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الرابعة والخمسين  
بعد منتصف النهار



<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 13 رمضان 1429

الموافق 13 سبتمبر 2008

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587